النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٣٥ / سبتمبر - أكتوبر ٢٠٢٤

فرنسا - المغرب : مثال يحتذى به

عند إملائي هذه الأسطر، كانت الزيارة الرسمية التي يقوم بها رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، إلى المغرب تسير على قدم وساق.

هذه الزيارة التي بدأت بعد ظهر يوم الاثنين ٢٨ أكتوبر والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام، بدت لكل المراقبين بأنها زيارة المصالحة بين دولتين مرتبطتين بعمق بعضهما بالبعض. وأبعد من هذا الارتباط بين الدولتين، تبرز هذه الزيارة عن أهمية المغاربة المقيمين في فرنسا وبالمقابل عن أهمية الفرنسيين المقيمين في المغرب، وكذلك بالنسبة لعدد الطلاب المغاربة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفرنسية وعدد الشركات الفرنسية العاملة في المغرب. فرنسا والمغرب، الدولتان المتعلقتان بنوع خاص من أشكال السيادة، ادركتا أخيراً، اهمية ترابطهما المتبادل.

هذا الارتباط وآفاقه المستقبلية أعرب عنه الرئيس الفرنسي وعاهل المملكة المغربية، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عبر رغبتهما في بناء - شراكة معززة استثنائية - بهدف الاستجابة بشكل أفضل لجميع التحديات التي يواجهها البلدان من خلال تعبئة جميع قطاعات التعاون الثنائية، والإقليمية، والدولية، وعلى حد تعبير الرئيس ماكرون : لكتابة صفحة جديدة .

الشراكة التي تم التوقيع عليها بعد ظهر يوم الاثنين ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول، تتضمن ثلاثة أهداف: أولا تعزيز التقارب السياسي والاستراتيجي من أجل مواجهة التحديات الكبرى المعاصرة بشكل أفضل، وثانياً تعميق وتحديث الشراكة بين البلدين في هدف التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي واستقلالهما الاستراتيجي، وثالثاً مواصلة تعزيز التعاون المميز بين البلدين في مجال العلاقات الإنسانية والمؤهلات والطاقات البشرية، والثقافة، وهي أهداف ترتكز بقوة وبعمق على المبادئ والقيم المنفتحة للفرنكوفونية.

وأول مثال على هذا التعاون المعزز في مجال الإعداد للمستقبل كان في التوقيع على ٢٢ مذكرة تفاهم تربط بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية، والتنمية الصناعية، والاستثمار، والحماية، والبيئة، والزراعة والغابات، والتأهيل، والثقافة.

النهج المتبع في الاستثمار المشترك، والعلاقات المتساوية من الند للند، والمواقع الصناعية المشتركة، أو ما يمكن تسميته بالمشاركة في التنافسية، قد تم أخذه بعين الاعتبار أخيرًا من قبل الجميع، يا لها من فرحة كبيرة!

الزيارة التي وافق جلالة الملك على القيام بها إلى فرنسا في السنة المقبلة رداً على زيارة الرئيس الفرنسي وبدعوة منه، سوف تدفع هذه العلاقة الثنائية المتجددة بشكل أوفر نحو المستقبل وستحمل الطموحات بتحقيق المشاريع من خلال التوقيع على أطر إستراتيجية جديدة بعد ٧٠ عامًا على اتفاقية لاسيل سان كلود.

لا يسعنا سوى الابتهاج بهذه النتائج، ونأمل أن تؤدي الصورة المثالية لهذه الزيارة إلى تنمية كافة العلاقات بين فرنسا والعالم العربي!

كل هذا يدفعنا إلى التفكير ونحن على عتبة انعقاد القمة الاقتصادية الفرنسية - العربية الخامسة، المقرر تنظيمها في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، بأنه بات لدينا بالفعل بداية أجوبة وحلول حقيقية!

فانسان رينا

كلمة الرئيس :

فرنسا - المغرب : مثال يحتذى به

المحتويات

- **ثلاثة سفراء في الغرفة حول افطار عمل : الاردن، عمان، البحرين.** الصفحة ٢-٧
- **انتخاب السيد سمير مجول رئيساً لاتحاد الغرف العربية.** الصفحة ٨
- **الصناعة السياحية في دول الخليج العربي.** الصفحة ٨-٩
- **السياحة في الاردن.** الصفحة ١٠
- **الصين ودول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.** الصفحة ١١-١٢
- **أخبار اقتصادية.** الصفحة ١٣
- **اعلان لمجموعة فيوليا.** الصفحة ١٤

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

ثلاثة سفراء في ضيافة الغرفة حول إفطار عمل

الأردن ـ عمان ـ البحرين

نظمت غرفة التجارة العربية الفرنسية يوم الأربعاء الموافق في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤، إفطار عمل مع معالي أصحاب السعادة، السيدة لينا الحديد سفيرة الأردن لدى فرنسا، والسيد أحمد محمد ناصر العريمي والسيد عصام عبد العزيز الجاسم، على التوالي، سفير سلطنة عمان وسفير مملكة البحرين لدى فرنسا. ثلاث دول تربطها بالجمهورية الفرنسية علاقات وثيقة مميزة، ثلاث دول اتسمت خلال العقود الأخيرة الماضية بالانجازات والإصلاحات التي ساهمت في وضعها على خط النمو والتقدم والازدهار.

الأردن : المرونة في مواجهة التغيرات

في افتتاح أعمال هذا اللقاء، رحب رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية، السيد فانسان رينا، بجميع المشاركين فيه وشكر ضيوفه على حضورهم. وفي تقديم سعادة السيدة لينا الحديد، سفيرة الأردن لدى فرنسا، المتحدثة الأولى في هذا اللقاء، أشار السيد رينا إلى مسارها في الدبلوماسية منذ عام ١٩٩٥ والى المناصب المختلفة التي شغلتها وعلى وجه الخصوص، سفيرة لبلادها في النمسا، وتشيكوسلوفاكيا، وسلوفينيا، وممثلة للأردن لدى الأمم المتحدة.

وفي حديثه عن الوضع الاقتصادي في المملكة الهاشمية، أشار السيد فانسان رينا إلى آخر توقعات البنك الدولي التي تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني بنسبة ٢,٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٤، وقال بان هذا النمو يمكنه أن يكون مادة للتفكير ومثالاً يحتذى به لبعض البلدان التي تعاني من أجل تحقيق مثل هذا الأداء. وأشار رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية إلى التواجد الفرنسي في الأردن قائلاً بان فرنسا هي المستثمر الأوروبي الأول في هذا البلد بنسبة ٦,٢٪ من رصيد كامل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي ١,٧ مليار دولار، وأشار إلى ديناميكية الشركات الفرنسية في المملكة، مبينا أن ٤٠٪ منها تمتلك مواقع إنتاج على الأراضي الأردنية وتساهم في خلق ١٦ ألف فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة، ٩٤٪ منها من المواطنين المحليين. وأشار أن ٥٠٪ من هذه الشركات تشارك في مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص، وقال بان المنافسة الشديدة في السوق الأردني تعطي هذا اللقاء مع معالي السيدة لينا الحديد أهمية كبيرة لإلقاء نظرة خبيرة فاحصة على هذا السوق وسبل تطوير الحضور الفرنسي فيه وتعزيز المبادلات التجارية بين البلدين.

وشكرت سعادة السيدة لينا الحديد الرئيس فانسان رينا على دعوته وعلى تنظيم هذا اللقاء ثم ذكّرت بالموقع الجغرافي للأردن، في قلب الشرق الأوسط، الذي كان منشأ للحضارات العريقة عبر التاريخ من بينها الأنباط الذين اشتهروا بفنونهم في بناء الأماكن الأسطورية مثل مدينة البتراء، وملتقى للشعوب عبر القرون، وأبرزهم الرومان والبيزنطيين والعثمانيين. وقالت، منذ استقلاله عام ١٩٤٦، سلك الأردن في ظل الملكية الهاشمية طريق الحداثة وعمل على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وأضافت: لقد شهد الأردن تطوراً اقتصادياً ملحوظاً على الرغم من كل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة وأظهر اقتصادها مرونة وسلك طريق النمو المستدام من خلال الإصلاحات الإستراتيجية التي اعتمدتها السلطات والاستثمارات الجريئة التي حققتها والشراكات الإقليمية القوية التي وقعتها. وقالت لقد أصبحنا لاعبين رئيسيين في قطاعات عديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والسياحة على الرغم من كل الحروب الدائرة على حدودنا. وتابعت سعادة السيدة لينا الحدي حديثها وقالت بأن الأردن أصبح مركزا للابتكار يتم فيه تشجيع الأفكار الجديدة وأن إستراتيجية تنويع الاقتصاد نجحت بفضل الإصلاحات والبنية التحتية الجديدة في خلق مناخ ملائم للمستثمرين، وأضافت أنه في إطار هذه الإستراتيجية خصخصت السلطات العديد من الصناعات الرئيسية، أبرزها قطاعي الاتصالات والنقل

البحري، مما زاد من جاذبية البلاد للمستثمرين الأجانب.

ركائز الاقتصاد الأردني

وفي حديثها عن ركائز الاقتصاد الأردني، استهلت سعادة السفيرة مداخلتها بقطاع الخدمات، الذي يساهم بنسبة ٦٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي وقالت بان السياحة تعتبر من بين الركائز الأساسية لهذا القطاع، فهي تستقطب ملايين الأشخاص كل عام لزيارة المدن الأسطورية مثل البتراء أو البحر الميت، وتساهم بنسبة ١٤,٦٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبخلق آلاف فرص العمل، لكنها قالت : لسوء الحظ، غالباً ما يتأثر هذا القطاع بالصراعات الإقليمية والمحلية.

قطاع آخر لا يقل أهمية هو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يساهم بنسبة ٢٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي. يأتي بعده قطاع صناعة الأدوية القوي الذي يصدر منتجاته لكل دول المنطقة لا بل أيضًا إلى العديد من البلدان حول العالم. وقالت بان شركات عديدة مثل شركة الحكمة للأدوية تعد من بين اللاعبين الرئيسيين إلى جانب شركات تصنيع الكيماويات والأسمدة التي تصدر الفوسفات والبوتاس إلى دول كثيرة في العالم، وشددت سعادة السفيرة على قطاع الجراحة الذى يشهد أيضًا نموًا سريعًا بنسبة ١٩٪ ويحقق قيمة ٨١٧ مليون دولار، وهو رقم مهم إلى حد كبير بالنسبة لدولة صغيرة مثل الأردن على حسب قولها.

ومن بين الدعائم الأخرى للاقتصاد الأردني تحدثت سعادة السفيرة عن الزراعة، وقالت انه على الرغم من المناخ الجاف، ابتكر الأردن زراعة لا تتطلب الكثير من المياه، مثل زراعة التمر، وأشارت بأن الأردن يتعاون مع فرنسا لتحسين أساليب الزراعة.

وتابعت بان انفتاح الأردن على العالم والاتفاقيات المختلفة التي وقعها، لاسيما مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، تفتح لصادراته أسواقاً مهمة وتسمح له بإقامة مبادلات تجارية ديناميكية، علاوة على ذلك، فإن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، التي تعتبر البوابة البحرية للأردن، تزيد من جاذبية البلاد حيث توفر هذه المنطقة الاقتصادية العديد من المزايا للمستثمرين من بينها الإعفاء من بعض الرسوم الجمركية على البضائع العابرة وتخفيضات على رسوم قناة السويس.

وفي معرض تناولها للتحديات التي تواجه الأردن، أشارت سعادة السفيرة بشكل خاص إلى اعتماد الأردن على الطاقة حيث تستورد البلاد ٩٣٪ من احتياجاتها، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، ثم البطالة، وخاصة البطالة بين الشباب، يضاف إلى ذلك تدفق اللاجئين السوريين الذي تسبب بالضغط على سوق العمل، على الرغم أنه أدى إلى زيادة المساعدات والاستثمارات الدولية. وحول العلاقات الثنائية بين فرنسا والأردن، أكدت السيدة السفيرة على الحضور القوي لفرنسا في بلادها وقالت : نحن قريبون جدًا بشأن العديد من القضايا و نتعاون بشكل وثيق من أجل السلام والأمن الإقليميين. وفي تفصيل مضمون هذه العلاقة، أشارت أنه على مستوى التعليم، تم تعزيز العديد من برامج التبادل والمنح الدراسية، وفي مجال الحفريات الأثرية، تعمل العديد من المجموعات الفرنسية في الأردن للحفاظ على تراثه الغني، وأشارت في الأخير الى تعاون البلدان أيضًا في مجال الأمن السيبراني.

شراكة متينة في قطاعات عديدة متنوعة

وعلى صعيد المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي بين البلدين أشارت سعادة السفيرة أن فرنسا رسخت مكانتها كشريك اقتصادي مهم من خلال دورها كمستثمر غير عربي رائد في الأردن، حيث تعمل أكثر من ٣٠ شركة على خلق ما يقارب من ٧٠٠٠ فرصة عمل، علاوة على ذلك، أشارت أن البلدين أقاما إطارًا قويًا للتعاون الاقتصادي لتحسين وتعزيز العلاقات الثنائية سمح بتوقيع خمس اتفاقيات تفاهم بين عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٦.

٣٠ شركة فرنسية متواجدة في الاردن توفر ما يقارب من ٧٠٠٠ فرصة عمل وتساهم في تنمية البلاد من بينها سويز وفيوليا في مجال الحفاظ على المياه والصرف الصحي، وشركة توتال إنيرجي في قطاع الطاقة المتجددة.

وأخيرا، سلطت السيدة لينا الحديد الضوء على دور الوكالة الفرنسية للتنمية، لاسيما في مجال تأمين إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي. وأشارت إلى دور الشركات الفرنسية في المساهمة بتنمية البلاد، واستشهدت بشكل خاص بمجموعتي سويز وفيوليا وخبرتهما في مجال الحفاظ على المياه والصرف الصحي، وشركة توتال إنيرجي في قطاع الطاقة المتجددة. وأشارت أن بلادها ترغب في تكثيف حضور المجموعات الفرنسية الأخرى لكي تشارك بدورها في برامج التنمية في الأردن من خلال الاستثمار في قطاعات مثل البنية التحتية والصحة والأدوية والسياحة والتعليم والتدريب. وقالت : لدينا مدرسة فرنسية ناشطة ونأمل أن نتمكن من بدء المفاوضات قريباً مع المهتمين بإنشاء جامعة فرنسية في بلادنا، وقالت بان الأردن يرحب بالخبرة الفرنسية، خاصة عندما تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجية.

وختمت السيدة لينا الحديد مداخلتها قائلة: » إننا نشهد الكثير من التغييرات في العالم، لقد أثبت الأردن دائمًا مرونته في مواجهة هذه التغييرات وسيبقى دوماً مصدر إلهام للتنمية والاستقرار في المنطقة.

سلطنة عمان : بين الحداثة والتقاليد

ثم دعا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية السيد فانسان رينا سعادة السفير أحمد محمد ناصر العرامي لتقديم سلطنة عمان وخطة التنمية » رؤية عمان ٢٠٤٠« وفرص التعاون بين فرنسا والسلطنة، لكنه حرص، قبل إعطائه الكلمة، على التذكير بالمسار الدبلوماسي والخبرة الطويلة للسيد أحمد محمد ناصر العرامي في وزارة خارجية بلاده حيث عمل خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٥) في منصب سكرتير أول، دبلوماسي، في سفارة سلطنة عمان في واشنطن، وتسلم خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) منصب السكرتير الأول، مدير مكتب مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مديرية التعاون الاقتصادي والفني، ثم مستشار ونائب رئيس البعثة في سفارة سلطنة عمان في طوكيو (٢٠٠٩-٢٠١٤)، و مستشار منتدب إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل (٢٠١٩-). هذه المسيرة العريقة سمحت لسعادة السفير باكتساب الخبرة والمهارات المتميزة للغاية.

وتناول الرئيس رينا الوضع الاقتصادي في السلطنة التي يطلق عليها لقب ـ سويسرا الشرق أو لؤلؤة الجزيرة العربية ـ وأشار أن عمان وهي ثالث أكبر دولة عربية تحتل موقعا جيوستراتيجيا يمنحها دور صلة الوصل بين الصين والهند وأفريقيا بالإضافة إلى تقاسمها السيطرة على مضيق هرمز الذي يمر عبره جزء كبير من النفط العالمي. وتحدث السيد فإنسان رينا عن العلاقات بين فرنسا والسلطنة وقال بأنها تاريخية وهي قوية ومتينة وقائمة على الحوار واحترام المصالح المتبادلة لاسيما من خلال اللجنة الفرنسية العمانية المشتركة ذات البعد الاقتصادي والثقافي، وأشار إلى المبادلات التجارية بين البلدين وشدد على أنها دون المستوى المرتقب ودعا إلى تعزيزها والى تعزيز الوجود الفرنسي في السلطنة.

في بداية مداخلته وجه سعادة السيد أحمد محمد ناصر العرامي كلمات الشكر للغرفة التجارية ولرئيسها على هذه المبادرة، وأشار إلى الدور التي تلعبه في تنمية العلاقة بين فرنسا والدول العربية. وعرض على الفور محاور مداخلته التي نظمها حول تقديم خارطة الطريق » رؤية عمان ٢٠٤٠« لتنمية البلاد ومن ثم العلاقات بين فرنسا والسلطنة. وقبل الدخول فى تفاصيل مداخلته، أشار سعادة السيد أحمد محمد ناصر العرامي إلى الموقع الجيوستراتيجي لعمان على الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية وقال إن عمان معروفة بتنوع وجمال طبيعتها بين الجبال والصحاري وسواحلها الواسعة الغنية بالتنوع البيولوجي.

وفي المحور الأول من مداخلته أشار معالي السفير بأن الاقتصاد العماني يعتمد تقليديا على عائدات النفط وللحد من هذا الاعتماد على الهيدروكربونات، وضعت السلطات إستراتيجية لتنويع الاقتصاد من خلال خارطة الطريق ـ رؤية عمان ٢٠٤٠ ـ، وقال بان هذه الاستراتيجية ترتكز بشكل أساسي على تطوير الصناعة التحويلية والخدمات اللوجستية والسياحة وقطاعات الطاقة المتجددة البديلة، ولاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر وهو قطاع يحظى باهتمام المجموعات الفرنسية الكبيرة العاملة في تطوير قطاعات مصادر الطاقة الجديدة.

وفي معرض حديثه عن خارطة الطريق ـ رؤية عمان ٢٠٤٠ ـ التي تهدف إلى وضع البلاد على طريق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٤٠، أشار معالي السفير أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد لجعله أقل اعتمادا على النفط وتعزيز رأس المال البشري وتحسين البنية التحتية وتعزيز الشفافية والحوكمة والى خلق اقتصاد مزدهر، وتحسين نوعية الحياة، والحفاظ على التراث الثقافي العماني وحماية البيئة مع الحرص الدائم على التوازن بين الحداثة الديناميكية والتقاليد.

عمان، ثالث أكبر دولة عربية، تحتل موقعا جيوستراتيجيا يمنحها دور صلة الوصل بين الصين والهند وأفريقيا بالإضافة إلى تقاسمها السيطرة على مضيق هرمز الذي يمر عبره جزء كبير من النفط العالمي.

وضمن هذه الإستراتيجية تعتبر التنمية البشرية وتعزيز القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة السمكية والسياحة وخلق مناخ للتنمية المستدامة محاور رئيسية. وبالنسبة للتنمية البشرية قال بانها تعتمد بشكل أساسي على التعليم والتدريب واكتساب المهارات اللازمة للاقتصاد الحديث. أما بالنسبة الى تطوير البنية التحتية قال سعادة السفير بانه لدى عمان خطة طموحة لتزويد البلاد بالبنية التحتية اللازمة لتعزيز مكانتها كمركز لوجستي رائد وبوابة لأكبر وأغنى الأسواق في العالم لاسيما من خلال تطوير البنية التحتية للموانئ والمطارات والطرق السريعة. وعلاوة على ذلك، أشار أن بلاده تعمل أيضًا مع شركائها المحليين في مشروع لربط مختلف دول المنطقة بالسكك الحديدية وأن مشروع بناء المترو قيد الدراسة وأشار في هذا الخصوص إلى وجود وفد في السلطنة للبحث في هذا المشروع.

ومن بين الركائز الأخرى ضمن خارطة الطريق » رؤية عمان ٢٠٤٠« هناك التحول الرقمي الذي يعتبر عنصرا أساسيا لاقتصاد حديث متنوع ولتحسين الجودة الشاملة لحياة المواطنين. وفي هذا المجال قال بان هناك العديد من المبادرات من بينها تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، وتطوير المدن الذكية ودعم شركات التكنولوجيا، من خلال تشجيع الابتكار في قطاعات مثل التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي.

وللمساهمة في الحد من البصمة الكربونية والمساهمة في حماية البيئة، تسعى عمان الى تطوير الطاقات المتجددة في إطار خارطة الطريق حيث تهدف البلاد إلى إنتاج مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، و٣,٧٥ مليون طن بحلول عام ٢٠٤٠، و٨,٥ مليون طن بحلول عام ٢٠٥٠ وقال بان حجم هذا الإنتاج يعتبر أعلى بكثير من إجمالي الطلب على الهيدروجين في أوروبا اليوم وأضاف أن إنتاج الهيدروجين في عام ٢٠٤٠ سوف يمثل نسبة ٨٠٪ من صادرات عمان الحالية من الغاز الطبيعي المسال بينما تحقيق أهداف ٢٠٥٠ سيضاعفها تقريبًا. كما أشار أن عُمان تنفذ ثلاثة مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية المستقلة، وان مزرعة الرياح هرويل، وهي أول مزرعة رياح في دول مجلس التعاون الخليجي قيد التشغيل حاليًا تساهم في تحقيق أهداف صافي الصفر من البصمة الكربونية ولإنتاج ٣٠٪ من كهرباء عمان من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي حديثه عن المبادلات التجارية بين فرنسا والسلطنة أشار سعادة السفير أنها مهمة نسبيا وقال بان حجم الواردات العمانية من فرنسا تتجاوز باستمرار حجم صادراتها اليها مما يؤدى إلى العجز في الميزان التجاري للسلطنة مع فرنسا. وأشار بان قيمة الواردات العمانية من فرنسا بلغت عام ٢٠٢٢ ما يساوي ٥٣,٧ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٥٨,٤ مليون ريال عماني في العام السابق أي بانخفاض بنسبة ٨٪. وبان هذه الواردات بلغت في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٣ قيمة ٥٠,٢ مليون ريال عماني. أما بالنسبة للصادرات العمانية إلى فرنسا فقد أشار سعادة السفير بأنها ارتفعت من ٤,٠١ مليون ريال عماني عام ٢٠٢١ إلى ٣٠,٧ ريال عماني عام ٢٠٢٢ بقفزة بنسبة ٦٦٤٪ وساهمت بالتالي في تقليل العجز التجاري بين البلدين.

وعن القطاعات التي تفتح فرص التعاون بين السلطنة وفرنسا أشار سعادة السيد أحمد محمد ناصر العرامي إلى السياحة والصحة والطاقة وغيرها وقال أن هناك فرصا للتعاون في مجال السياحة لتحسين استراتيجيات التسويق وتحسين البنية التحتية وتعزيز مشاريع السياحة البيئية، وفي قطاع الصحة وتصنيع المنتجات الطبية، قال انه في إطار خطة »الابتكار الصحي ٢٠٣٠«، يمكن لعمان الاستفادة من الخبرة الفرنسية لتطوير قطاع الأدوية والتعاون في إنشاء مراكز للبحث وتركيب وحدات التصنيع. وأخيرا في قطاع الطاقة، أشار سعادة السفير أنه بسبب الصراع بين روسيا وأوكرانيا، زادت فرنسا طلبها على النفط والغاز الطبيعي المسال من عمان، مما أتاح للبلاد فرصة زيادة صادراتها إلى فرنسا وأشار إلى إمكانية تعزيز التعاون طويل الأمد بين عمان وفرنسا في قطاع الطاقة،

وختم مداخلته قائلاً بان جميع هذه القطاعات توفر فرصًا مهمة للتعاون بين عمان وفرنسا، مما يعود بالنفع على كلا البلدين.

تقليص مستوى الدين العام

سجلت سلطنة عمان فائضا في الميزانية قدره مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ وفقا لوزارة المالية، مقارنة بفائض قدره ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٣، بانخفاض قدره ٤٠,٤ بالمئة على مدى عام. ويُعزى انخفاض الفائض على أساس سنوي إلى انخفاض الإيرادات (-٢ بالمئة)، وخاصة ايرادات الغاز (-١٥بالمئة). واستغلت السلطات هذا الفائض في الميزانية في النصف الأول من ٢٠٢٤ لتقليص مستوى الدين العام إلى ٣٧,٤ مليار دولار مقابل ٣٩,٨ مليار في نهاية ٢٠٢٣، عبر السداد المبكر للقروض البنكية.

البحرين : الأولى في مؤشر التنمية البشرية في المنطقة

وقبل إعطاء الكلمة لسعادة سفير مملكة البحرين السيد عصام عبد العزيز الجاسم، آخر المتحدثين في هذا الاجتماع، عرض رئيس الغرفة السيد فانسان رينا المسيرة الرائعة لسعادة السفير منذ التسعينيات مسلطًا الضوء على المناصب المهمة التي تقلدها وعلى وجه الخصوص رئاسة التشريفات في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ومنصبه كنائب لرئيس اللجنة المنظمة لسباق الجائزة الكبرى للفورمولا ١ في البحرين.

وفي حديثه عن تواجد الشركات الفرنسية في البحرين، أكدت الرئيس رينا على الدور الكبير الذي تلعبه المجموعات الفرنسية في تطوير الأولويات الإستراتيجية للملكة البحرينية، وفي هذا الصدد، أشار إلى مساهمة الشركات الفرنسية في توسيع مطار البحرين، وإنتاج الطاقة والمياه العذبة، وتوريد المعدات الصناعية لشركة الألمنيوم العملاقة ألبا، وتجديد أسطول طيران الخليج، وأشار إلى وجود ما يقارب من ٢٠٠ شركة فرنسية في البحرين تعمل في مختلف القطاعات من بينها قطاع البنوك والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والأمن وقال بان البحرين تعتبر كسفيرة للمنتجات الفرنسية الفاخرة في المنطقة ومنصة لإعادة شحن الكثير من المنتجات والعلامات التجارية الفرنسية.

في بداية حديثه شكر سعادة السفير الرئيس رينا على دعوته وعلى تنظيم هذا اللقاء ثم بدأ مداخلته بعرض فرص الاستثمار في المملكة وقال بنها كثيرة ومتعددة وواعدة لاسيما في القطاعات التنموية الإستراتيجية المندرجة في إطار ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد لجعله أكثر تنافسية. وأشار أن مملكة البحرين هي الدولة الأولى في المنطقة في مؤشر التنمية البشرية وأضاف بان هذه المكانة تعكس رغبة المملكة في الحفاظ على أهدافها التنموية المستدامة وتحقيقها من خلال مبادرات الحكومة ووكالة «تمكين» لدعم القطاع الخاص. وأشار أن الموقع الجغرافي للبحرين في قلب المنطقة يمنحها دورًا مهمًا كبوابة للاسواق الخليجية التي تبلغ قيمتها أكثر من ٢ تريليون دولار من خلال توفير مناخ أعمال ملائم مدعوم بالخبرات والمهارات المحلية وتوفير إمكانيات للتشغيل بأسعار تنافسية ومنح حق استملاك رأس المال للمؤسسات بالكامل في معظم القطاعات. وأخيراً، أشار السيد عصام عبد العزيز الجاسم أن بلاده تعتبر أكثر من مجرد وجهة تجارية داعياً الى زيارته لاكتشاف الفرص الفريدة التي يوفرها ويقدمها.

وقبل أن يعطي الكلمة لمدير وكالة البحرين للاستثمار في فرنسا السيد كامل بن الوكيل لتقديم الاقتصاد البحريني، عرض سعادة السفير صورة لاحد أجداده وهو يعرض اللؤلؤ امام صائغ المجوهرات الكبير كارتييه عام ١٩١٢، في إشارة إلى علاقات الود القديمة بين فرنسا والبحرين.

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي : الإقامة والخدمات الفندقية (١,٦ بالمئة) الصحة (٣,٢ بالمئة)، الأنشطة التجارية (٣,٣ بالمئة)، قطاع المعلومات والاتصالات (٣,٨ بالمئة)، العقارات (٤ بالمئة)، التجارة بالجملة (٤ بالمئة)، البناء (٦,٦ بالمئة)، الصناعة التحويلية (١٤,٩بالمئة)، النفط والغاز (١٥,٩بالمئة)، الخدمات المالية (١٦,٧بالمئة).

مدير هيئة البحرين للاستثمار في فرنسا السيد كامل بن الوكيل بدأ مداخلته بعرض أساسيات الاقتصاد البحريني قبل أن يقدم لمحة عامة عن الفرص الاستثمارية في بلاده. وأشار السيد بن الوكيل أن قطاع النفط والغاز اصبح لا يمثل الآن سوى ما يقارب ١٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٣) بينما كان يمثل أكثر من ٨٥٪ منه في عام ٢٠٠٣. وقال أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لبلاده يبلغ ٤٦ مليار دولار وعرض مساهمة كل قطاع في تشكيله شارحاً : الإقامة والخدمات الفندقية (١,٦٪)، الصحة (٣,٢٪)، الأنشطة التجارية (٣,٣٪)، قطاع المعلومات والاتصالات (٣,٨٪)، العقارات (٤٪)، التجارة بالجملة (٤٪)، البناء (٦,٦٪)، الصناعة التحويلية (١٤,٩٪)، النفط والغاز (١٥,٩٪)، الخدمات المالية (١٦,٧٪). وذكّر بان نمو الناتج المحلي الإجمالي البحريني بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢٣ بلغ نسبة ٧٪ بينما كان يوازي نسبة ٥٪ على مستوى العالم خلال هذه الفترة. أما بالنسبة لرصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلاده أعلن السيد بن الوكيل بأنها بلغت نسبة ٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت بنسبة ٢٧,٥٪ في دول مجلس التعاون الخليجي وبنسبة ٤٦,٩٪ في العالم.

الغرفة التجارية
العربية الفرنسية

وفي معرض تناوله للمحور الثاني من مداخلته حول فرص الاستثمار في بلاده سلط السيد بن الوكيل الضوء على المزايا التي يقدمها البحرين للمستثمرين من بينها الإعفاءات الضريبية للشركات، والملكية بنسبة ١٠٠٪ في معظم القطاعات، واليد العاملة المحلية المؤهلة، والدعم الحكومي لتحسين مهارات العاملين والمواهب المحلية وأشار أخيراً الى مكانة المملكة التي تصنف على أنها الوجهة الأفضل للمغتربين والبوابة لدخول أسواق تجارية لمئات الملايين من المستهلكين تقدر بحوالي ٢٠٠٠ مليار دولار وذلك بفضل الاتفاقيات العديدة التي أبرمتها مع مختلف الدول.

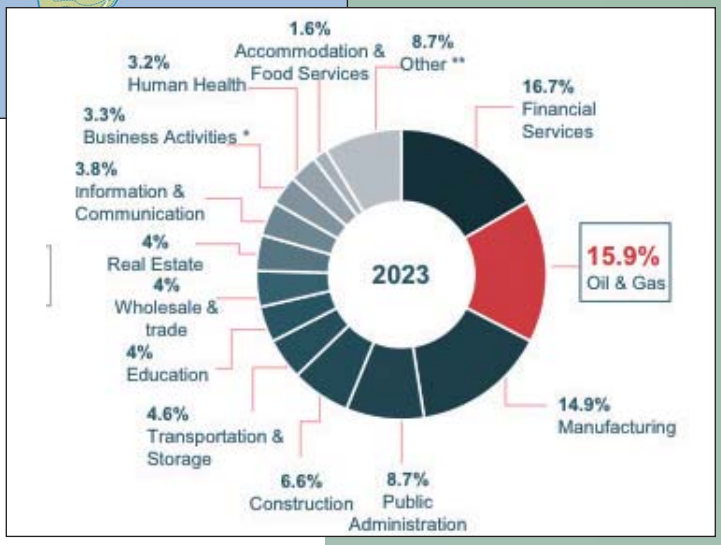

وفي حديثه عن القطاعات التي توفر فرصا استثمارية للمستثمرين وللشركات الفرنسية أشار السيد بن الوكيل الى القطاع المالي وإلى التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين والخدمات المصرفية الخاصة وفي مجال التصنيع أشار الى قطاع الألمنيوم والسلع الاستهلاكية وصناعة الأدوية والمواد الكيميائية المتخصصة، كما سلط الضوء على قطاع الخدمات اللوجستية، والشحن الجوي وإعادة الشحن والتصدير، وأخيراً، في قطاع السياحة، أشار السيد كامل بن الوكيل الى الفرص المتوفرة في مجال تطوير المجمعات السياحية وأماكن الترفيه والتسلية وبيع المنتجات الرائدة بالتجزئة.

وفي ختام هذا اللقاء شكر الرئيس فانسان رينا جميع ضيوفه وذكّر بمواعيد انعقاد المنتدى الاقتصادي الخامس بين فرنسا والدول العربية وقدم بعض المعلومات عن ورش العمل المختلفة التي سيتم تنظيمها خلال المنتدى والموضوعات التي سيتم طرحها ومناقشتها وذكر أسماء بعض المتحدثين المتوقع مشاركتهم بهذا اللقاء.

عروض باوربوينت التي تم استخدامها خلال اللقاء ومداخلة سعادة سفير سلطنة عمان متوفرة على موقع الغرفة على شبكة الانترنت.

القمة الاقتصادية الخامسة
فرنسا ـ الدول العربية

تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية
السيد إمانويل ماكرون

بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤ في مبنى أوتيل دي آر إيه متييه ـ باريس
ورشات عمل جغرافية وجلسة افتتاح كبيرة

للاشتراك وللمزيد من المعلومات الرجاء الدخول الى موقع الغرفة على شبكة الانترنت

اتحاد الغرف العربية : تونس تتولى القيادة تحت راية الرئيس الجديد سمير مجول

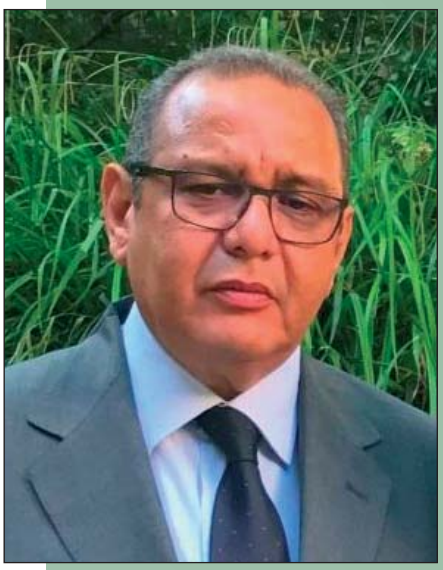

تولى رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والقطاعات الحرفية ـ يوتيكا ـ السيد سمير مجول، وهو رجل أعمال وصناعي في قطاع الصناعات الغذائية الزراعية، في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤، رئاسة اتحاد الغرف العربية خلال الدورة ١٣٥ لمجلس الاتحاد التي تم انعقادها في الدوحة (قطر).

السيد مجول تم انتخابه خلفاً لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين السيد سامر عبدالله ناس الذي كان في هذا المنصب.

وبهذه المناسبة، استعرض رئيس منظمة أصحاب العمل مهمة وعمل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والقطاعات الحرفية ـ يوتيكا ـ ودورها في تعزيز القطاع الخاص ودعمها للاقتصاد الوطني التونسي. وأكد أنه سيعمل على وضع خبرات الاتحاد التونسي تحت تصرف اتحاد الغرف العربية.

وبهذه المناسبة تقدم السيد فانسان رينا، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية باسم الغرفة وباسمه الشخصي بكل التهاني والتمنيات بالنجاح للرئيس الجديد السيد سمير مجول الذي سيشارك بالطبع باعمال القمة الاقتصادية الفرنسية ـ العربية الخامسة التي تنظمها الغرفة بالاشتراك مع اتحاد الغرف العربية ومنظمة ارباب الشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة وبدعم من اتحاد غرف التجارة والصناعة الفرنسية وبيزنس فرانس والميديف انترناسيونال.

الصناعة السياحية في دول الخليج

الفرص المتاحة للتعاون الفرنسي الخليجي

في هدف تنويع اقتصادياتها وتقليل اعتمادها على الهيدروكربونات، اعتمدت دول الخليج العربي استراتيجيات تنموية طموحة كرست فيها للصناعة السياحية دوراً بارزاً حيث من المتوقع أن تشهد هذه الصناعة نمواً كبيراً خلال السنوات المقبلة وأن تزداد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وترتفع من ١٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٣٤٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. ومن هذا المنظور، تستثمر دول المنطقة في البنية التحتية للمطارات، وتدعم تطوير شركات خطوطها للطيران، وتعمل على تحديث وزيادة القدرة الاستيعابية للفنادق، وتسعى لتطوير شبكة السكك الحديدية الإقليمية لربط المدن الخليجية الكبرى، وتخطط لتنفيذ نظام موحد للتأشيرات السياحية للدول الخمس الأعضاء في مجلس التعاون وتسلط الضوء على غنى ثرواتها الطبيعية والثقافية... هذه الإستراتيجية من المتوقع أن تساهم بمضاعفة أعداد السياح ورفعه إلى حوالي ١٣٠ مليون زائر بحلول نهاية العقد.

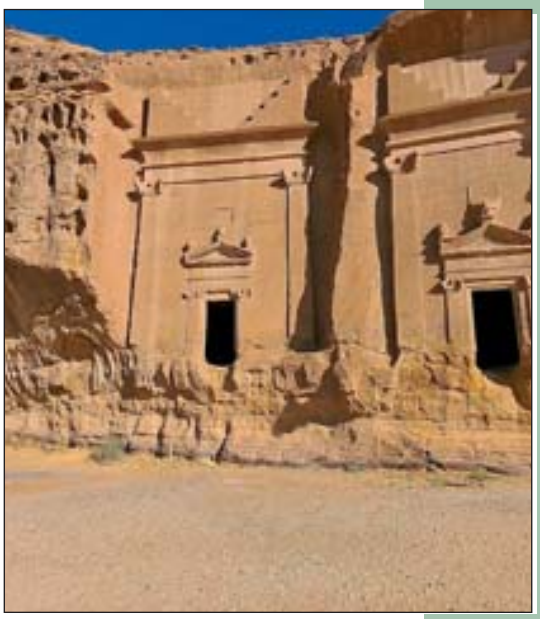

على الرغم من التوترات السياسية التي تعيشها المنطقة، تبدو الصناعة السياحية في دول الخليج في تطور مستمر وتبدي تحسناً في أدائها. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، بلغت مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ١١,٧٪ في عام ٢٠٢٣ بإنفاقات بلغت ٥٩,٨٩ مليار دولار. وفي المملكة العربية السعودية، ساهمت السياحة بنسبة ٤,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي ووظفت بشكل مباشر ٩٢٥ ألف شخص. وفي قطر وصل هذا القطاع الى آفاق جديدة، حيث ساهم بنسبة ١١,٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ٩٠,٨ مليار ريال. وفي سلطنة عمان، تميز عام ٢٠٢٣ بزيادة كبيرة في عدد السياح حيث بلغ ٤ ملايين زائر، بزيادة قدرها ١٨٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. وأخيراً في البحرين، حيث تجتذب المملكة من السياح ما يقارب ١٠ أضعاف عدد سكانها المقيمين كل عام ساهمت الصناعة السياحية بنسبة ٤,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣ بقيمة ٦٨ مليار دولار.

ولا تنوي دول المنطقة التوقف عند هذه الانجازات بل اعتمدت استراتيجيات تهدف إلى جذب ما يقارب ١٣٠ مليون زائر عام ٢٠٣٠.

وترتكز هذه الاستراتيجية على عدة محاور: **أولا الاستثمار في البنية التحتية** للمطارات. وفي الواقع، وعلى الرغم من أن بلدان المنطقة تمتلك بعضًا من أحدث منصات المطارات في العالم، فإن الزيادة المستمرة في حركة المرور تدفعها إلى مضاعفة الاستثمار لتحسين قدرتها على الاستقبال. ففي عام ٢٠٢٣، زار المنطقة حوالي ٤٠ مليون سائح، بزيادة قدرها ١٣٦,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢١. وتأمل دولة الإمارات العربية المتحدة مضاعفة عدد زوارها ليصل إلى ٤٠ مليوناً سائح بحلول عام ٢٠٣١، كما تهدف المملكة العربية السعودية إلى استقبال ٧٥ مليون سائح دولي عام ٢٠٣٠، في حين تعتزم قطر مضاعفة العدد ثلاث مرات ليصل إلى ٦ ملايين زائر بحلول عام ٢٠٣٠، وتستهدف عمان ١١ مليون سائح بحلول عام ٢٠٤٠. ولاستيعاب وفود السياح لا بد من منصات حديثة ومحطات مجهزة بأحدث التقنيات والاستثمارات المرصودة في هذا المجال تتماشى مع الطموحات المعلنة.

الركن الثاني. تطوير خطوط السكك الحديدية حيث ان وجود نظام للسكك الحديدية يربط بين المدن الكبرى في المنطقة من شأنه أن يغير قواعد اللعبة، وفقًا للمدير العام للهيئة العامة للسياحة السعودية. مشروع سكة حديد الخليج تم طرحه لأول مرة عام ٢٠٠٨، وهو يهدف إلى ربط البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر بشبكة من السكك الحديدية. ومن جديد تم إحياء هذا المشروع في ديسمبر ٢٠٢١ خلال الدورة الثانية والأربعين لقمة مجلس التعاون الخليجي. ولتنفيذ هذا المشروع يجب بناء ما يزيد عن ٢٠٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية بتكلفة تبلغ حوالي ٢٠٠ مليار دولار.

الاستثمار في قدرات الاستقبال الفندقية محورا رئيسيا لهذه الإستراتيجية. ومن المؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع ببنية تحتية متطورة ومؤهلة لاستقبال السياح، إلا أن تدفق الزوار يتطلب زيادة هذه القدرة على الاستقبال. ويقدر اليوم إجمالي عدد الفنادق في المنطقة بـ ١٠,٦٥٠ فندقاً (٢٠٢٣)، بزيادة قدرها ١,٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٦. وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة ١,١١٤ فندقاً، وتحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية التي لديها ما يقارب من ٥٠٠٠ (٢٠٢٢) فندقاً ؛ وعمان لديها ٤٣٧ فندقاً والبحرين ٧٤٤ فندقاً، في حين أن قطر لديها ما يقارب من ٣٢٠٠٠ غرفة وشقة استقبال. وفي هذه الديناميكية التي تعلن عن تدفق السياح، تسعى الشركات الفندقية الشهيرة إلى تعزيز مكانتها وزيادة حصصها السوقية حيث أعلنت عن استثمارات في بناء مباني ومجمعات جديدة. وهكذا تخطط فيرمونت، وإديسون، وماريوت، وأتلانتيس، وجميرة، وهي علامات تجارية معروفة في صناعة الفنادق الفاخرة، وغيرها مثل Mama Shelter أو مجموعة Accor، لإثراء عروضها في هذا السوق الواعد للغاية.

ولا شك أن لوصول التأشيرة السياحية الموحدة ستكون موضع ترحيب من قبل جميع أصحاب المصلحة في المنطقة، وكذلك السياح أنفسهم، لأنها ستسهل على الزوار التنقل بين دول مجلس التعاون الخليجي الخمس. التأشيرة السياحية الموحدة من المقرر وضعها حيز التنفيذ بحلول نهاية هذا العام أو في أوائل عام ٢٠٢٥، وستكون بلا شك ركيزة أساسية لإستراتيجية تطوير الصناعة السياحية في المنطقة.

وأخيرًا، المحور الهام في هذه الإستراتيجية هو **تعزيز الثروة التراثية والثقافية لهذه البلدان**، ولاسيما ترميم بعض المواقع التاريخية مثل موقع العلا في المملكة العربية السعودية، أو الأبحاث الأثرية التي يتم إجراؤها للكشف عن الكنوز الأثرية التي تعود إلى العصر الحجري في سلطنة عمان، ومن العصر البرونزي والعصر الحديدي في منطقة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويضاف إلى هذا الاثراء الأثري التاريخي ابراز التراث الثقافي العريق عبر كل ما تم إنشائه لاحتضان هذا التراث، مثل متحفي اللوفر وغوغنهايم في أبو ظبي، ومتاحف قطر الـ ١١، وأبرزها متحف قطر الوطني، ومتحف الفن الإسلامي، والمتحف العربي للفن الحديث. علاوة على ذلك، فإن جميع دول المنطقة تستثمر في التظاهرات الفنية وتنفتح على عالم السينما والموسيقى، كما تستضيف مسابقات دولية، مثل جائزة البحرين الكبرى أو باريس داكار في المملكة العربية السعودية ويستثمرون في الدبلوماسية الرياضية، فبعد قطر التي نظمت كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢، ستستضيف السعودية المراحل النهائية لكأس آسيا عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وستكون المرشحة الأوفر حظاً لاستضافة كأس العالم عام ٢٠٣٤. ومما لا شك فيه بان العروض التي تقدم المسارات المختلفة والرحلات الاستكشافية والليالي تحت النجوم في الصحراء والنزهات البحرية ستساهم في جذب المزيد والمزيد من السياح الباحثين عن الطبيعة النقية الأصيلة.

الصناعة السياحية في بلدان المنطقة واعدة للغاية، والخبرة الفرنسية في هذا المجال، دون تعصب او شوفينية، تحظى بتقدير كبير ومطلوبة بشدة؛ ولا تنقص سوى الإرادة للاقتراح وطرح الاستثمار والمشاركة في المشاريع.

الأردن متحف في الهواء الطلق

لقاء مع الدكتور عبد الرزاق عربيات، مدير مكتب السياحة في الأردن

افتتح معرض السياحة والسفر والترفيه ٢٠٢٤، أبوابه هذا العام من ١٧ إلى ١٩ سبتمبر في مركز المعارض في باريس وخصص لهذا اللقاء الدولي المتعدد الأهداف مساحة ٣٣٠٠٠ متر مربع جمعت ١٧٠٠ علامة تجارية و٣٤٠٠٠ متخصص في السياحة لتقديم العروض وإثارة الرغبة في السفر لاكتشاف الأماكن الخلابة والتمتع بأوقات لا تنسى. العديد من الدول العربية شاركت في هذا المعرض، من بينها المغرب ومصر وتونس والأردن، وشيدوا أجنحة مميزة بديكورات مبهرة وملونة تذكر بثراء تراثها الذي يعود إلى آلاف السنين.

وبهذه المناسبة كان لنا موعد مع الدكتور عبد الرزاق عربيات، مدير مكتب السياحة الأردني وعضو مكتب منظمة السياحة العالمية، ليقدم لنا قطاع السياحة في بلاده وآفاق تطوره.

الدكتور عبد الرزاق عربيات

التوترات السياسية في المنطقة لم تؤثر سوى بشكل طفيف على أعداد السياح في المملكة الهاشمية، يقول على الفور الدكتور عبد الرزاق عربيات، في بداية حديثه ويضيف : من بين الـ ٥,٣ مليون زائر للأردن، ٨٠٪ منهم من دول الخليج، والـ ٢٠٪ الباقون يأتون من بلدان أخرى، من أوروبا والولايات المتحدة. التوترات السياسية أدت إلى انخفاض عدد السياح من الدول خارج منطقة الخليج بنسبة ٥٥٪، وكان لها بالفعل التأثير على مراودة المواقع السياحية الكبرى مثل البتراء وأم الجمال وجرش وغيرها من المواقع التي تجذب السياح الغربيين بشكل رئيسي.

وأكد الدكتور عبد الرزاق عربيات أن النشاط السياحي في العاصمة عمان والمنطقة الشمالية سجل موسما جيدا وأظهرت الفنادق والمطاعم ديناميكيات ملحوظة. وأشار أن قطاع السياحة يساهم بنسبة ١٤,٦٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الأردني، ويوفر ما يقارب ٦٥ ألف فرصة عمل مباشرة وأكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة.

وفي عرضه للمواقع السياحية المختلفة في بلاده، أشار الدكتور عبد الرزاق عربيات أن «الأردن هو متحف في الهواء الطلق» حيث يضم أكثر من خمسة عشر ألف موقع سياحي حسب سجلات المديرية العامة للسياحة، أشهرها والمعروفة في مختلف أنحاء العالم هي البتراء وعنيا وأم قيس وأم الجمال.

وقال بان الأردن كان ملتقى طرق للحضارات عبر التاريخ، من حضارات بعيدة مثل حضارات الأكاديين والآشوريين والبابليين والفرس والمصريين، إلى الرومان والبيزنطيين والعثمانيين الأحدث نسبياً. وتشكل بقايا هذه الحضارات اليوم إلى حد كبير التراث الثقافي والسياحي الغني التي تفتخر به المملكة الهاشمية.

وحول تطوير هذا القطاع أشار الدكتور عبد الرزاق عربيات أن السلطات تولي القطاع السياحي اهتماما خاصا وتشجع كافة المبادرات. علاوة على ذلك، تعمل السلطات على زيادة الاستثمارات في البنية التحتية للسياحة لزيادة قدرتها على استقبال الزوار. وأكد أن هناك مشاريع عملاقة تبلغ قيمتها أكثر من ٥ مليارات يورو قيد الإنشاء حاليًا. علاوة على ذلك، سلط الدكتور عبد الرزاق عربيات الضوء على الجهود المبذولة لتشجيع المبادرات الخاصة التي تسعى إلى إثراء العرض السياحي، مثل إنشاء المسارات السياحية عبر القرى مع عروض خدمات الاستقبال والضيافة المعززة بالتقاليد المحلية. وأخيرا، أشار الدكتور عبد الرزاق عربيات أن السياحة الدينية تستحوذ على حصة كبيرة من إجمالي عدد الزوار وتقارب من مليون سائح سنويا، أي حوالي ٢٠٪ من عدد السياح، وذلك بفضل المواقع الدينية المسيحية الـ ٤٥ المدرجة في قائمة المواقع السياحية أبرزها مكان عمادة المسيح على ضفة نهر الأردن، فضلاً عن مختلف الأماكن الإسلامية المقدسة التي يدمجها حجاج مكة في رحلة العمرة.

الصين - ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التحديات الاوروبية والفرنسية

في الوقت الذي تحول فيه الولايات المتحدة أنظارها بشكل متزايد نحو آسيا ويسعى القادة العرب إلى تنويع تحالفاتهم، تأخذ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي منطقة نمو ديناميكية وتختزن أراضيها لأكبر احتياطيات الهيدروكربونات في العالم وتعتبر ممراً أساسياً على طريق الحرير، أهمية حيوية بالنسبة للصين التي تسعى إلى ترسيخ نفسها كقوة اقتصادية ترفع شعارات دبلوماسية بديلة تعارض النظام العالمي الذي تم إنشائه عام ١٩٤٥.

تسعى بكين في علاقاتها مع دول المنطقة إلى تحقيق هدفين: تأمين إمداداتها من الغاز الطبيعي والنفط وتطوير الممر التجاري الذي يربط الصين بإفريقيا وأوروبا بهدف زيادة حصصها السوقية في الدول الواقعة على طريق الحرير.

فيما يتعلق بالطاقة، يأتي ما يقارب من نصف واردات الصين من النفط اليوم من خمس دول في الشرق الأوسط: المملكة العربية السعودية (١٦٪)، والعراق (١١٪)، وعمان (٧,٣٪)، والإمارات العربية المتحدة (٥,٥٪)، والكويت (٥,١٪).

على صعيد المبادلات الاقتصادية، تعمل الصين على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة من خلال زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، وخاصة في البلدان التي تعتبرها مراحل إستراتيجية على طريق الحرير، وتسعى إلى تطوير تجارتها مع دول المنطقة.

هذه الإستراتيجية اتاحت للصين إمكانية تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع شركائها في المنطقة وتحويل علاقة التبعية إلى علاقة ترابط يتم إثراؤها باستمرار حيث أصبحت تمتد إلى قطاعات ومجالات متعددة بما في ذلك الطاقة النووية والفضاء والطاقات المتجددة والتعليم والثقافة والصحة.

ومن أجل تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، تعمل الصين على تطوير اتفاقيات الشراكة. وهكذا وقعت - شراكة إستراتيجية - مع تونس والمغرب وجيبوتي، و - شراكة إستراتيجية شاملة - مع الجزائر والمملكة العربية السعودية، و - شراكة كاملة - مع مصر. علاوة على ذلك، فهي الشريك الاستراتيجي الوحيد لسلطنة عمان.

هذه السياسة دفعت الصين إلى طليعة الشركاء التجاريين لهذه البلدان، ففي عام ٢٠٢٣، جاءت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية (١٢٪ من الصادرات و١٣٪ من الواردات) بعد الولايات المتحدة (١٤٪ من الصادرات و١٢,٦٪ من الواردات)، وكانت الشريك التجاري الثالث لعمان، والشريك التجاري الرابع لتونس بعد ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وكانت الصين المورد الرئيسي للجزائر متقدمة على فرنسا وإسبانيا، والمورد الرئيسي لجيبوتي (١٧,٧٪)، متقدمة على الهند (١٤,٥٪).

الصين هي ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية، والشريك التجاري الثالث لعمان، والشريك التجاري الرابع لتونس، والمورد الرئيسي للجزائر ولجيبوتي

ومن حيث الاستثمارات، في عام ٢٠٢٣ كانت بكين المستثمر الأجنبي الرائد في المملكة العربية السعودية للمشاريع - الخضراء - حيث استثمرت ١٦,٨ مليار دولار، وخلال العام نفسه، أعلنت هيئة المنطقة الاقتصادية للقناة في مصر عن استثمارات صينية بقيمة ٢,٧٥ مليار دولار وكشفت الجزائر عن استثمارات بقيمة ٢ مليار دولار معظمها في النفط والبناء والصناعات الخفيفة، وفي المغرب بلغت الاستثمارات الصينية في صناعة السيارات حوالي ٩,٥ مليار دولار. أما في تونس، حيث يمر الاقتصاد بمرحلة اضطراب، لم يتجاوز حجم الاستثمارات الصينية الـ ٣٠ مليون دولار.

وفي إطار هذه الاستثمارات تشارك العديد من الشركات الصينية وعشرات الآلاف من العمال الصينيين المهاجرين في بناء البنية التحتية المحلية مثل ميناء الحمدانية العملاق في الجزائر، ومشروع - القاهرة الجديدة - ومترو

مكة في المملكة العربية السعودية. وفازت الشركات المملوكة للدولة، مثل شركة China Ocean Shipping Corporation COSCO، بعقود لتشغيل الموانئ. كما حققت شركات التكنولوجيا الكبرى مثل هواوي تقدمًا كبيرًا في توفير أنظمة الاتصالات وتقنيات الأمن السيبراني للعديد من البلدان لتحسين الاتصال الرقمي في المنطقة، وذلك ضمن مبادرة طريق الحرير الرقمي التي تم إطلاقها عام ٢٠١٥. وتجدر الإشارة ولو بشكل عابر أن التكنولوجيا هي محور رئيسي لتنويع المبادلات الاقتصادية التي بدأتها بكين مع شركائها في الشرق الأوسط حيث تعتمد على عمالقة التكنولوجيا مثل BeiDou، Huawei، Dahua الذين يحاولون ترسيخ أنفسهم كلاعبين مرجعيين في الشرق الأوسط، لاسيما في مجال أنظمة الاتصال من الجيل الخامس ٥ حيث تمكنوا بالفعل من نشر هذه التكنولوجيا في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وحتى عمان، ومن المفترض أن تقوم مجموعة علي بابا قريبا ببناء ـ مدينة تكنولوجية ـ بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار، بالقرب من دبي.

وتجدر الإشارة أيضًا أن الانضمام إلى مشروع طريق الحرير الصيني الجديد يتيح لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستفادة من القروض الممنوحة، بالغالبية العظمى من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) وصندوق طريق الحرير (SRF) من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية وإنشاء طرق تجارية جديدة تساهم، وفقًا لبكين، على تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان التي تستفيد منها، وإلى جانب هذه القروض، العضوية في المبادرة الصينية يسمح للدول بزيادة درجة تعاونها الاقتصادي مع بكين والحصول على مزايا استثمارية كبيرة.

خلال القمة الوزارية العاشرة حول التعاون الصيني العربي التي عقدت في نهاية مايو الماضي بمشاركة ملك البحرين ورؤساء مصر وتونس والإمارات، دعا الرئيس الصيني إلى تعزيز روح الصداقة الصينية العربية لتسريعها والى خلق مستقبل مشترك.

وفي محاولة استنساخ لجون كولي في كتابه « رياح الشرق فوق أفريقيا»، يمكننا القول إن رياحاً جديدة تهب من الشرق الأقصى على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والصين التي تستقر ببطء في هذه المنطقة، تنوي البقاء فيها.

التوسع الصيني في هذه المنطقة يثير بعض المخاوف، أو على الأقل بدأ يثير بعض التساؤلات، سواء على مستوى بعض الدول الأوروبية، أو على مستوى الدول الشريكة للصين في المنطقة. بالنسبة للدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، الاختراق الصيني في منطقة نفوذها التاريخية يثير مخاوف جدية، ويبدو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمثل الآن تحديًا حقيقيًا لإثبات قدرتها على مواجهة المنافسة الصينية بشكل مباشر وحماية مصالحها، ولاسيما في القطاعات التقليدية الرئيسية مثل الدفاع، والطاقة النووية، ومصادر الطاقة المتجددة، والبنية التحتية.

أما بالنسبة للبلدان الشريكة، فإن القلق يتزايد بالنسبة لثقل ديونها للصين (جيبوتي)، والاختلال الفادح في ميزانها التجاري مع الإمبراطورية الوسطى (تونس)، واستخدام العمالة الصينية في البلدان التي تشكل فيها البطالة آفة اجتماعية (الجزائر). علاوة على ذلك، عدم التزام الشركات الصينية العاملة في هذه الدول بالمعايير الدولية على المستوى الاجتماعي والبيئي، واستهداف القطاعات وفق مصالح الصين الخاصة، والاستغلال المفرط للمواد الخام، والتغيرات المستمرة للإستراتيجية الصينية لكي تتوافق باستمرار مع مصالحها بدأت تثير استياء متزايد.

في البلدان الشريكة، بدأ القلق يتزايد بالنسبة لثقل ديونها للصين (جيبوتي)، والاختلال الفادح في ميزانها التجاري مع الإمبراطورية الوسطى (تونس)، واستخدام العمالة الصينية في البلدان التي تشكل فيها البطالة آفة اجتماعية (الجزائر).

وفي مواجهة هذا التحدي الصيني الذي يحشد، إلى جانب الإرادة السياسية القوية الرؤية والموارد، لاسيما الموارد البشرية، ليس أمام أوروبا وفرنسا بشكل خاص خيار آخر سوى مواجهة التحدي من خلال توفير كل الوسائل، للبحث عن شكل جديد من التعاون المتساوي والمربح للجانبين مع جميع دول المنطقة، وخاصة في المجالات التي تبشر بتحولات وترسم آفاقا جديدة.

بعض الارقام

وفقًا لصندوق النقد الدولي، بلغت المبادلات التجارية السنوية للصين في السلع مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي ٣٦٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، بينما كانت تشكل ٢٨٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٢١ و٢٦٤,٦ مليار دولار عام ٢٠١٤. وللمقارنة، قيمة التجارة الأمريكية مع دول المنطقة عام ٢٠٢٢ كانت تقدر بحوالي ١٤٤ مليار دولار.

المملكة العربية السعودية

السعودية تسجل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٣,٤٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤. بحسب الهيئة العامة للإحصاء، سجلت السعودية زيادة بنسبة ٢٣,٤٪ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، لتصل إلى ٢,٨ مليار يورو، مقارنة بـ ٢,٣ مليار في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ هذا الرقم يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى جذب ١٠٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام ٢٠٣٠. وتتمتع المملكة بجاذبية قوية للمستثمرين، وذلك بفضل الإصلاحات الأخيرة وتحسين الإطار التشريعي، إضافة إلى قانون الاستثمار الجديد على الذي يعمل على تعزيز الشفافية وتبسيط عملية الاستثمار.

ستاندرد آند بورز تعدل النظرة المستقبلية للسعودية من مستقر إلى إيجابي وتؤكد تصنيفها السيادي A/A-1 وتقول وكالة التصنيف المالي إن هذا التعديل التصاعدي للتوقعات يعكس توقعات النمو غير النفطي في البلاد ومرونة اقتصادها في مواجهة تقلبات سوق النفط. وسلطت الوكالة الضوء على التقدم التي أحرزته السعودية ضم رؤية ٢٠٣٠ ورحبت بإعادة معايرة بعض مشاريع البنية التحتية الكبرى التي من المتوقع أن تحتوي الضغوط على المالية العامة. وتتوقع وكالة التصنيف تسارع الاستثمارات الأجنبية في المشاريع الكبرى بالمملكة، والتي يقدر إجمالي قيمتها بأكثر من ١٠٠٠ مليار دولار.

الامارات العربية المتحدة

أعلنت شركة إنوفا، وهي بنية مشتركة بين ماجد الفطيم وفيوليا، المتخصصة في خدمات إدارة الطاقة المتكاملة، عن إطلاق مساعد برنامج نوفا الافتراضي القائم على الذكاء الاصطناعي. تم تطوير هذا البرنامج بالتعاون مع Google Gemini، ويهدف إلى تحسين تجربة الزبائن.

وقعت شركة سويز وشركة سيمنز وشركة طاقة مذكرة تفاهم للمشاركة في مبادرة محمد بن زايد للمياه التي تهدف إلى ضمان الوصول المستدام وبأسعار معقولة إلى المياه في الدول الناشئة. ولتحقيق هذا الهدف تسعى هذه الشركات الى تطوير تكنولوجيا مبتكرة لتحلية المياه مربحة.

فيوليا / الشارقة. فازت شركة سيدم وشركتها الأم فيوليا بعقد بقيمة ٦٨٢ مليون دولار أمريكي لبناء محطة المياه المستقلة في الحمرية بإمارة الشارقة. وتتولى شركة أكوا باور السعودية مسؤولية تطوير وتشغيل المشروع الذي ستبلغ طاقته الإنتاجية حوالي ٤٠٠ ألف متر مكعب يوميا.

الكويت

حافظت وكالة التصنيف فيتش على التصنيف الائتماني للكويت عند -AA، مع نظرة مستقبلية مستقرة. يعكس هذا القرار »متانة« الميزانيات العمومية للكويت رغم استمرار »التحديات الهيكلية«. وتواجه الكويت العديد من التحديات: اعتمادها على عائدات النفط، ونظام حماية اجتماعية واسع النطاق، وقطاع عام كبير. وتوقعت الوكالة تراجع إيرادات الكويت وحذرت من أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيؤدي إلى تدهور أوضاع البلاد وبالتالي خفض تصنيفها. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تشهد الكويت تحسناً في تصنيفها إذا وضعت البلاد خطة فعالة لخفض العجز، قادرة على مقاومة الانخفاض في أسعار النفط والغاز.

قطر

من الممكن أن يرتفع الإنفاق العام في قطر هذا العام وفقًا لأكسفورد إيكونوميكس بفعل ارتفاع سعر الخام إلى أكثر من ٨٥ دولارا للبرميل (السيناريو الذي اختارته السلطات القطرية لمشروع موازنة ٢٠٢٤ يعتمد على سعر ٦٠ دولارا للبرميل)، مما سيعزز فائض الميزانية الذي سيتجاوز في المتوسط ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. الزيادة المحتملة في إنتاج النفط القطري (غير العضو في أوبك+)، والأسعار المرتفعة، ستساهم في إحداث تأثير إيجابي على المالية العامة. وستتيح المشاريع الجارية لمضاعفة قدرات إنتاج الغاز الطبيعي المسال الحفاظ على فوائض ميزانية الإمارة خلال فترة ما بعد عام ٢٠٢٦.

ليبيا

إنتاج النفط في ليبيا يتعدى المليون برميل في اليوم. أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٤، أن الإنتاج اليومي من النفط بلغ ١,٢ مليون برميل يوميا، أي بزيادة ٥٨ ألف برميل عن اليوم السابق و٨٤ ألف برميل عن ٨ أكتوبر. يأتي هذا المستوى من الإنتاج، وهو الأعلى منذ نهاية أغسطس (١,٣ مليون برميل يوميا)، بعد رفع حالة الطوارئ في ٣ أكتوبر عن العديد من الحقول النفطية في البلاد، أبرزها حقل الشرارة الذي يضم أكبر قدرة إنتاجية في البلاد (بين ٣٠٠,٠٠٠ و٣٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم).

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

مواجهة التحديات البيئية في الدول العربية: عملية انتقال لا بد منها

تواجه البلدان العربية تحديات بيئية كبرى تزداد حدة بفعل تغير المناخ. ويُعدّ التحول البيئي عملية ضرورية لإزالة الكربون من الاقتصادات، وتجديد الموارد وتنقية البيئات من التلوث.

ونحن في فيوليا، نقدم حلولا تتناسب مع الواقع المحلي، مثل الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عبر الطاقات المتجددة. ففي عمان، تتمتع محطة سور لتحلية المياه بالاكتفاء الذاتي بفضل 107,000 متر مربع من الألواح الشمسية، مما يوفر مياه الشرب لنحو 600,000 نسمة. أما في طنجة بالمغرب، فقد تمكن مصنع رينو من تحقيق صفر انبعاثات كربونية بفضل الكتلة الحيوية، مما يسمح بتجنب 100,000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا.

السمرا، الأردن

وفي الأردن، تعالج محطة السمرا 364,800 متر مكعب من مياه الصرف الصحي يوميًا، يُعاد استخدام 100% منها في الري. وحقق المصنع نسبة 90٪ من الاكتفاء الذاتي في الطاقة. وفي المغرب، تدعم فيوليا إعادة استخدام مياه الصرف الصحي. ففي الرباط، يتم استخدام تلك المياه لري 95% من المساحات الخضراء التي تبلغ مساحتها الإجمالية 800 هكتار.

الرباط، المغرب

كما نستخدم أحدث التقنيات لتنقية المياه والهواء والنفايات. ففي أبو ظبي، يقوم كونسورتيوم تقوده فيوليا باستعادة المياه والنفط من 70,000 طن من النفايات الخطرة، بينما في الشارقة، يتم تحويل أكثر من 500,000 طن من النفايات غير القابلة لإعادة التدوير إلى طاقة، مما يولد 30 ميغاواط ساعة في الساعة.

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

دعم مخصص لمستقبل مستدام

بفضل «غرين آب»، نتعاون مع الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص لتطوير حلول محلية تتناسب مع تحديات الطاقة والبيئة في البلدان العربية. وسواء في مجال الطاقة المتجددة أو إدارة المياه أو النفايات، نقوم بدمج ابتكارات ترمم النظم الإيكولوجية وتحمي الموارد الطبيعية وتعزز النمو الأخضر. معًا، نبني مستقبلاً أكثر مرونة واستدامة.

لمزيد من المعلومات:
amo-communication@veolia.com
www.africa.veolia.com
www.near-middle-east.veolia.com

VEOLIA